قرارات مجلس الامن الدولي في ظل التواجد العسكري الامريكي في العراق

المدرس الدكتورة
ازهار محمد عيلان(*)

المقدمة :

بعد اكثر من عقد من مساندة وشرعنة الحروب واصدار القرارات التي تجيز لقوات الاحتلال البقاء في العراق ، بدأ للمنظمة الدولية دور جديد في العراق وبتخويل امريكي – بريطاني كما جرت العادة في ذلك .

ففي نهاية عام ٢٠٠٦ ، وبعد سلسلة من الخطط والاستراتيجيات التي لم تحقق نجاحا واضحا على مستوى الامن في العراق ، وبسبب ارتفاع الخسائر البشرية والمادية التي اصابت القوات الامريكية في العراق .

ارتفعت الاصوات من داخل الكونجرس الامريكي الذي يسيطر عليه الديمقراطيون ، فضلا عن عدد من الاعضاء البارزين في الحزب الجمهوري ، وكذلك الاف المواطنين الذين تظاهروا في شوارع المدن الامريكية ، مطالبين بسحب القوات الامريكية من العراق ، وعودة الجنود الى اوطانهم ، وهذا ان دل على شيء انما يدل على تراجع المشروع الامريكي في العراق ، وازاء هذا الاخفاق والتراجع ، اعد الرئيس الامريكي بوش خطة او استراتيجية جديدة لوقف العنف المتصاعد في العراق ، وانقاذ المشروع الامريكي من الانهيار.

لذا تحاول هذه الدراسة قراءة الموقف الاممي من الاستراتيجية الامريكية الجديدة في ظل الوجود العسكري الامريكي في العراق متمثلا بمجلس الامن، والجمعية العمومية، ومعرفة مدى مايتوافق معها او يخالفها في ضوء المتغيرات التي طرأت في البيئة الداخلية الامريكية، والبيئة الداخلية العراقية..

من خلال مبحثين رئيسين، حمل الاول عنوان (القرارت الدولية من التواجد العسكري الامريكي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٥) تناول موقف هذه المنظمة من الوجود العسكري الامريكي في العراق منذ بدء العمليات العسكرية فيه في ١٩-٢٠/ اب.

وحتى عام ٢٠٠٥ ، وهو العام الذي شهد انتقال السيادة العراقية بعد الانتخابات التي جرت في العراق خلال ذلك العام، والصيغة المقترحة للوجود العسكري الامريكي في العراق .

اما المبحث الثاني فقد حمل عنوان (موقف مجلس الامن من استراتيجية بوش الجديدة في العراق عام ٢٠٠٧)، تناول البحث فيه الدور الموقف الجديد لمجلس الامن من استراتيجية بوش الجديدة في العراق، في ظل تطورات الشأن الداخلي العراقي، وما ينتظر من المنظمة الدولية تحقيقه بعد مدة من التهميش التي مرت بها بعد استهداف مقر

(*) مدرس- قسم الدراسات الافريقية -مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

بعثتها في العراق في اب من العام ٢٠٠٣.

المبحث الاول: (القرارات الدولية من التواجد العسكري الامريكي في العراق)٢٠٠٣-٢٠٠٥
المطلب الاول: (الحرب على العراق والشرعية الدولية)

دخلت الامم المتحدة تجربة جديدة في تاريخها منذ انتهاء الحرب الباردة وذلك بعد الصراع الذي حدث بين الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي حول اصدار قرار جديد يعالج الازمة العراقية ، ويعطي للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الحق في تقرير مصير العراق ، واعادة تشكيل المنطقة وفق زؤية امريكية- بريطانية ، تتناسب والمصالح الاستراتيجية لكلتا الدولتين .

ففي الوقت الذي اتخذت فيه الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا قرارا يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق لنزع اسلحة دمار شامل فيه ، ومحاربة الارهاب ، حرصت كل من فرنسا وروسيا والصين على اعطاء فرصة كاملة للمفتشين الدوليين وتسوية الخلاف بالطرق السلمية بعد الاستجابة لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم (١٤٤١) ، كما جاء في شهادة المفتشين الدوليين ، وكانت تلك هي المرة الاولى التي تتصادم فيها الاراء داخل مجلس الامن الى حد التهديد باستخدام حق النقض ـ الفيتو ـ ، بالشكل الذي جعل وحدة المجلس في كفة ، والانشقاق في صفوفه في كفة اخرى .

وهو ما عد في حينها نقطة تحول تأريخي اعادت الى الاذهان مناخ الحرب الباردة ولكن بصورة جديدة حملت في طياتها كثيرا من الاحتمالات المستقبلية ، ففرنسا التي اعلنت عن استخدام حق الفيتو في مجلس الامن كانت دولة من دول المعسكر الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة ، بينما روسيا والصين فكانتا من دول المعسكر الاشتراكي ، وكان اجتماع الدول الثلاث على موقف واحد في قضية العراق، تأكيداً على ان الفوارق الأيديولوجية التي كانت تحدد مواقع الدول في السياسة الدولية قد تلاشت، لتحل محلها لغة المصالح الاستراتيجية، فهي التي طغت على سلوكيات الدول الكبرى اليوم[١].

وفي عودة للقرار ١٤٤١ نلاحظ ان الصياغة الاولى له كانت غامضة بعض الشيء كونها ركزت في احدى فقراته على تخويل الامم المتحدة سلطة (استخدام كافة الوسائل الضرورية لاستعادة السلم والامن الدوليين)، بعد ذلك اصبحت المسودة النهائية للقرار المذكور بالنص احالة الى مجلس الامن[٢].

لقد حاولت ادارة بوش في اثناء تلك المرحلة الضغط على مجلس الامن لاصدار قرار مؤقت بمدة محددة، فأن لم يعلن العراق امتلاكه لاسلحة دمار شامل او لبرنامج خاص بها، تكون بموجبه مفوضة من قبل مجلس الامن باستخدام القوة ضد العراق لنزع اسلحته

[١] **احمد حمروش ، مستقبل الامم المتحدةوقضية الامن والاستقرار ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ٨٢٢٤ ، ص٥ .**
[٢] **جيف سيمونز ، استهداف العراق ـ العقوبات والغارات في السياسة الامريكية ـ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٥٦ .**

تلقائيا، دون الرجوع لمجلس الامن الدولي لاستصدار قرار اخر بالحرب[1]. وبالرغم من تحذيرات كوفي عنان-الامين العام السابق للامم المتحدة-عشية الحرب وبعيد احتلال القوات الامريكية-البريطانية للعراق، بعدم مشروعية الحرب، والتنبؤ بالمدى الذي اسهمت فيه سياسات هذه الدول في اضعاف دور المنظمة الدولية في التعامل مع الازمات الدولية ، الا ان ذلك لم يمنع في ان تتحول المنظمة الدولية لاداة بيد الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، لتنفيذ سياساتها العدوانية تجاه العراق[2].

وقد حققت ادارة بوش الابن ماتريد من خلال القرار رقم ١٤٤١ ، اذ شنت الحرب على العراق يوم ١٩-٢٠ اذار ٢٠٠٣ بعد توجيه انذار للنظام السياسي الحاكم فيه دام ٤٨ ساعة ، وقد حققت ادارة بوش ماتريد في تلك الحرب اذ تم لها اسقاط النظام السياسي في العراق، وابداله بنظام اخر، الاانها لم تجد اسلحة الدمار الشامل المزعومة[3].

وفي الاول من ايار من العام ٢٠٠٣، اعلن الرئيس الامريكي انتهاء العمليات العسكرية الرئيسة في العراق، وفي ذلك الحين عادت ادارة البيت الابيض تضغط من جديد على المنظمة الدولية من اجل استصدار قرار دولي جديد يعطي للقوات الامريكية-البريطانية صفة (سلطة) قوات محتلة وهي التي كانت بالامس تسمي نفسها قوات محررة للعراق.

وأقول ان الامم المتحدة لم تعط الولايات المتحدة الامريكية الضوء الاخضر في حربها على العراق، وبذلك لايحق للاخيرة ان ترجع لها لتصادق على نتيجة فعل هي لم تجزه كونه ضد قواعد الشرعية الدولية[4].

ـ القرار رقم ١٤٨٣ :

بعد الجهود الجبارة التي بذلتها الولايات المتحدة الامريكية من اجل احتلال العراق ، لادراكها العميق بالقيمة الاستراتيجية والجيو-ستراتيجية والاقتصادية لهذا البلد ، وهي القناعة المؤكدة التي تشكلت لدى مختلف مؤسسات صنع القرار السياسي الامريكية[5]، لقد عملت الادارة الامريكية على تقديم مشروع قرار لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق من اجل ان تضفي شرعية دولية لبقائها ومن ثم احتلالها للعراق ، على اساس ان المسوغ القانوني لتلك العقوبات قد انتفى ، بعد زوال التهديد الذي كان يمثله النظام السياسي السابق

---

[1] **د. باسم كريم سويدان الجنابي ، مجلس الامن والحرب على العراق ٢٠٠٣ ـ دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب ـ ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص١٦٩ ؛ وينظر ايضا ، ميلان راي، خطة تحرير العراق ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٢٨٦ .**

[2] **وجدي انور مردان ، " كيف انتهكت امريكا وبريطانيا ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي " ، مقالة منشورة على النت ، وعلى الموقع الالكتروني : Http :// www. Zamg . org.**

[3] **ميلان راي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦ .**

[4] **وجدي انور مردان ، مصدر سبق ذكره .**

[5] **د. ضاري رشيد الياسين ، مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق ، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث في كتاب بعنوان ، احتلال العراق "الاهداف ـ النتائج ـ المستقبل " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دراسة رقم (٣٢) ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٢٦٧ـ ٢٦٨ .**

في العراق اولا ،ولاضفاء الشرعية الدولية على الاحتلال الامريكي للعراق ثانيا وهذا هو الجانب المهم في الموضوع[1].
فأصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم ١٤٨٣ بتاريخ ٢٢/ أيار / ٢٠٠٣ ، ليضع نهاية لثلاثة عشر عاما من العقوبات الاقتصادية المفروضة غلى العراق ، ولكنه ابقى على العقوبات العسكرية ، وقد تلخص القرار المذكور بالاتي :
ـ اضفاء شرعية الاحتلال الامريكي للعراق واعتراف الدول الاعضاء ال(١٥) في مجلس الامن بذلك الاحتلال .
ـ رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق .
ـ اعادة الاعمار وعلى نفقة العراق المحتل .
ـ اما بالنسبة لدور الامم المتحدة في تلك المرحلة ، فقد اجاز القرار تعيين ممثل للامين العام للامم المتحدة في العراق، يكون تابعا للحاكم المدني في العراق لحين تشكيل حكومة مدنية[2].
وقد وافقت الدول الاعضاء دائمة العضوية في المجلس غلى القرار المذكور وبضمنها تلك التي عارضت شن الحرب على العراق حيث انها وجدت :
١ـ انه من غير الملائم ان تعارض القرار لوجود مصالح لها في العراق من جهة ، ومع الولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى .
٢ـ تقديم تنازلات امريكية حظيت بموافقة (فرنسا وروسيا) ـ على وجه الخصوص ـ حيث ان لكل منها مصالح تتعلق بالديون والعقود النفطية .
٣ـ كما ان الولايات الامريكية وضعت الدول دائمة العضوية امام خيارين : اما الاعتراف بشرعية الاحتلال الامريكي للعراق وقد اصبح امرا واقعا ، واما الغاء او تعطيل رفع العقوبات الاقتصادية .
نستلخص من ذلك ان موافقة الدول الاعضاء الدائمة وغير الدائمة في مجلس الامن قد ادى الى :
اولا : اعتراف بالاحتلال الامريكي للعراق .
ثانيا : منح تفويض شامل بالتصرف في العراق ومستقبله السياسي[3].
ان صدور القرار رقم ١٤٨٣ جسد حقيقة انسياق الامم المتحدة وراء المطالب الامريكية ، بل اصبح دورها محدودا في بغداد وخصوصا بعد تفجير مقر بعثتها في اب من العام ٢٠٠٣ ، ليوفر ذلك فرصة ذهبية للولايات المتحدة الامريكية لتسلم دورا قياديا في العراق دون شريك ينافسها .

المطلب الثاني: (دور الامم المتحدة في التخويل مجددا لبقاء القوات المحتلة)

---

[1] يذكر ان مجلس الامن الدولي وافق على القرار رقم ١٤٨٣ بأغلبية ١٤ صوتا وتغيب ممثل سوريا عن التصويت ، الا ان سوريا اعلنت لاحقا موافقتها على القرار ، ينظر : د. باسم كريم سويدان الجنابي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٠ .
[2] عبد العظيم ناجي ، قراءة سياسية لقرار مجلس الامن الدولي رقم ١٤٨٣ ، صحيفة العراق الجديد ، العدد ١٠ ، بتاريخ ١٧/ ٦ / ٢٠٠٣ ، ص٢ .
[3] عبد العظيم ناجي ، المصدر السابق نفسه، ص٢.

في يوم ١٣ / تموز / ٢٠٠٣ جرى تشكيل مجلس الحكم العراقي ، وخلال تلك المرحلة بدأت القوات العسكرية الامريكية الموجودة في العراق تتكبد الكثير من الخسائر المادية والبشرية، لذلك بدأت تلك الادارة تحاول تدويل القضية العراقية بالركون الى المنظمة الدولية، بعد ان كانت في السابق غير متحمسة لتوسيع دورها في العراق ، بحجة عدم امتلاكها الامكانيات اللازمة للقيام بدور اكبر يتصل بالتدابير السياسية والامنية في بلد مثل العراق، وبالظروف الصعبة التي يعيشها .

فما هي الدوافع وراء تغير الموقف الامريكي والبريطاني من موضوع اصدار قرار جديد من مجلس الامن؟

ـ محاولة الادارة الامريكية تخفيف الاعباء التي كانت تتحملها ، والتي نجمت عن الهجمات التي كانت تشن على قواتها المتواجدة في العراق ، وذلك باستقدام قوات تكون مساعدة لها في حفظ الامن والاستقرار فيه[١].

ـ الحاجة الى مساهمات الدول الكبرى المالية ، للتخفيف عن الاعباء المالية التي يتحملها دافع الضرائب الامريكي من جراء استمرار الوجود العسكري الامريكي في العراق .

ـ كما ان تعيين مجلس الحكم في العراق قد تطلب دعمه على المستوى الدولي ، وبشكل خاص من قبل مجلس الامن الدولي .

لقد سعت الادارة الامريكية الى استصدار قرار دولي جديد يوسع الدور الاممي في العملية السياسية، بالشكل الذي لايخل بسلطات ادارة الاحتلال، التي نص عليها القرار ١٤٨٣ من جهة، ويسمح بمساهمات الدول الاخرى المالية، والمشاركة في قوات حفظ الامن والاستقرار من جهة اخرى[٢].

ويذكر انه كان لبعض الدول الكبرى في مجلس الامن، مثل فرنسا والمانيا وروسيا، طموحات بان يكون لها دور سياسي واقتصادي في العراق الجديد، عن طريق توسيع الدور الاممي في العراق، بحيث يتجاوز المساعدات الانسانية الى ما يتصل بالنواحي السياسية والاقتصادية، فكانت تتامل تلك الدول بعد الخسائر التي اصابت القوات (الامريكية ـ البريطانية) في العراق، ان تقدم الادارة الامريكية تنازلات ملموسة في القرار الجديد، بالشكل الذي سيضغف دور قواتها ، ويجعلها تحت رعاية الامم المتحدة ، وليس تحت سلطة الاحتلال كما نص القرار ١٤٨٣ .

الان شيئا من ذلك لم يحدث، فقد عملت الادارة الامريكية على استصدار قرار بسيط وسريع وهو القرار ١٥٠٠، والذي صدر في ١٤/ اب / ٢٠٠٣ ، وقد نص على الاتي:

١ـ يرحب باقامة مجلس للحكم في العراق يتمتع بصفة تمثيلية كبيرة .

٢ـ تشكيل بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق لمدة ١٢ شهرا بشكل مبدئي[٣].

اما القرار رقم ١٥١١ والذي صدر في ١٧/ تشرين الاول / ٢٠٠٣ ، فقد طالب هو الاخر دولا اخرى ـ راغبة ذاتيا ـ ، في تحمل الاعباء الناجمة عن الاجتياح الامريكي ـ البريطاني

---

[١] **محمد الحميمدي ، جريدة الزمان ، العدد ١٥٨٩ ، بتاريخ ٢١/ اب / ٢٠٠٣ .**

[٢] **المصدر نفسه.**

[٣] **انظر نص القرار رقم ١٥٠٠ منشور في جريدة الحياة ، لندن ، بتاريخ ١٦/ اب / ٢٠٠٣ ، العدد ٤٧٥٤ .**

للعراق ، ويذكر ان فرنسا والمانيا وروسيا كانت قد التزمت بمواقفها السابقة وهو عدم الاشتراك في (القوات المتعددة الجنسيات) التي نص عليها القرار، وانها لن تساهم في تمويل الخطة الامريكية لاعادة بناء العراق الا بالمبالغ التي حددتها سابقا (٣٠٠ مليون دولار) فقط من الاتحاد الاوروبي، كما انها التزمت برأيها السابق بضرورة تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الامريكية والبريطانية من العراق ، وتولية الامم المتحدة دون غيرها مهمة اعادة بنائه سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا[١].

وهذا يعني ان المجلس وباجماع اعضائه اختار مجددا ان يتفادى تحدي الولايات المتحدة الامريكية، وقد توفر للاخيرة (تغطية دولية) لدعوة ماتسميها واشنطن (الدول الراغبة)، وهي (بولندا والدانمارك واستراليا واسبانيا)، على سبيل المثال لارسال قواتها الى العراق ، ومطالبة دول اخرى بمساعدتها ماليا[٢]، ومرة اخرى وضع المجلس الولايات المتحدة الامريكية في زاوية التفرد تماما في هكذا قرار، خول قوات الاحتلال البقاء عاما آخر في العراق.

وقد وصف وزير الخارجية الامريكي كولن باول اجماع مجلس الامن في التصويت على القرار رقم ١٥١١ بانه ايجابي لانه انقذ الادارة الامريكية من (مأزق) اخر على مستوى السياسة الدولية ، بعد المأزق الذي تعانيه في العراق[٣].

ومن ثم فان القرار رقم ١٥١١ لم يكن يختلف كثيرا عن القرار رقم ١٤٤١ كون الاثنين مشروعين اميركيين (وان قدما بالشراكة مع بريطانيا) ، للتغطية على خطة موضوعة بينهما مسبقا ، اولهما لاجتياح العراق عسكريا واحتلاله ، ايا كان موقف المنظمة الدولية من مصداقية الدوافع والاسباب المؤدية الى هذا الاجتياح ، والثاني لاشراك دول اخرى- راغبة ذاتيا ـ في تحمل الاعباء الناجمة عن هذا الاجتياح .

وقد جرى التجديد لبقاء قوات الاحتلال لأكثر من مرة ، وذلك طبقا للقرارات الصادرة في الثامن من حزيران ٢٠٠٤ ، والحادي عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٥ ، المرقمة ١٥٤٦، ١٦٣٧ ، ١٧٢٣ على التوالي ، وقد اعتمد القراران الاولان- في حينها-على اساس ان الحاجة لوجود القوات الاجنبية في العراق ستنتهي حال انتهاء (العملية السياسية)، اي كتابة دستور جديد والقيام بانتخابات تشريعية، الا ان مجلس الامن كان قد مرر القرار رقم ١٦٣٧ بشكل غير متوقع لتجديد مهمة (القوات المتعددة الجنسية) عاما آخر قبيل الانتهاء من التحضيرات النهائية للانتخابات العراقية[٤].

المبحث الثاني : (موقف مجلس الامن من استراتيجية بوش الجديدة في العراق)

المطلب الاول : التداعيات الامنية والتدخل الاممي الجديد

---

[١] **محمد مشموشي ، " الشبه بين قراري مجلس الامن ١٤٤١ و ١٥١١ " مقال منشور في صحيفة الاتحاد ، بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٣ ، العدد ١٤٨٢٤ ، ص١٠ .**

[٢] **المصدر السابق نفسه، ص١٠ .**

[٣] **المصدر السابق نفسه، ص١٠ .**

[٤] **رائد جرار، "دور الامم المتحدة في تعميق الخلاف العراقي-العراقي واطالة امد الاحتلال". مقال منشور على موقع الاخبار الالكتروني: Http://www.al.akhbar.com**

لقد حرصت ادارة بوش على تطبيق التقرير المشترك الصادر من وزارتي الخارجية والدفاع (البنتاغون)، بتاريخ ٢٠/كانون/ ٢٠٠٣ ، والذي حدد المعالم والاسس الرئيسة لصورة الوجود العسكري الامريكي في العراق ، ـ والذي أكد في حينها ـ على ضرورة عدم التسرع في عملية سحب القوات الامريكية من العراق ، لكي لايكون هدفا سهلا للارهابيين ، كما ركز التقرير على ضرورة الابقاء على وجود عسكري (كبير) في العراق ، يضمن النفوذ الامريكي هناك ، ويعمل على عدم رجوع العراق الى سياسته السابقة المعادية للمصالح الامريكية ، كما ركز التقرير ايضا على ربط العراق بشبكة من العلاقات المؤسسة على اسس يتم التوافق حولها (اي بمقتضى اتفاقيات دولية) ، بعد قيام حكومة منتخبة فيه ، وكتابة الدستور ، لتشمل الجوانب الامنية والدفاعية ، وانشاء قواعد عسكرية امريكية دائمة فيه[١].

فكانت تلك هي الاسس الرئيسة لاستراتيجية بوش في العراق ، وفي ظل تلك الظروف وبعد تشكيل حكومة عراقية منتخبة ، لم يشهد الوضع الامني في العراق ـ وعلى عكس ماكان متوقعاً ـ تحسنا ، بل شهد تدهورا كبيرا من خلال زيادة وتيرة القتل الجماعي والخطف على الهوية ، وعمليات التفجير والتهجير ، الامر الذي حدا بالمنظمات الدولية العاملة بالعراق الى التحرك بحذر شديد بعد ان قامت بتقليل اعداد موظفيها العاملين في العراق ، ونقل مقرها الى بعض دول الجوار مثل الاردن[٢].

وهذا يعكس فشل الاستراتيجية الامريكية في تعاطيها مع الازمة العراقية ، بسبب الاخطاء التي ارتكبتها ادارة بوش في العراق :

ـ فهي فشلت في التعاطي مع الواقع الامني المتمثل بزيادة مظاهر الارهاب ، مما يفضي بالتالي الى عدم القدرة غلى خلق بيئة امنية مستقرة ليس في العراق فحسب ، بل في النظام الامني لمنطقة الخليج العربي برمته .

ـ كما ان استمرار الاحتلال ولمدة طويلة قد يولّد حالة من الاستياء ليس في العراق فحسب ، بل لدى الغرب عموما ، والولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص.

ـ كما ان تنامى حالة الفوضى والتمزق في العراق بفعل العنف الطائفي ، وهو ما قد يعكس نتائج في غاية التعقيد تتعلق بأمكانية تطور ذلك العنف الطائفي لحرب اهلية معلنة ، واستمرار تدخل دول الجوارفي شؤون العراق الداخلية .

ـ كما ان فشل الولايات المتحدة الامريكية في دعم العملية السياسية الجارية في العراق ، سيشكل عقبة كبيرة امام نجاح الاستراتيجية الامريكية في تحقيق اهدافها ، اذ ان فشلها في انجاح مشروعها السياسي في العراق ـ الذي يشكل واحدا من بين اهم اهدافها ـ بمثابة التحدي الاكبر الذي يمكن احتواءه مستقبلا[٣].

وفي ظل ذلك الوضع ، وجهت الامم المتحدة في ايلول من العام ٢٠٠٦ ، دعوة من اجل ادراك الوضع المتأزم في العراق ، والذي قد يؤدي ـ حسب وصف المنظمة الدولية ـ في حال استمراره الى انهيار الدولة العراقية ، وحدوث حرب اهلية ، اذا ما أستمر العنف بتلك

---

[١] **صحيفة الحياة ، لندن ، العدد ١٥٨٦٨ ، الصادر بتاريخ ١٥/ ايلول / ٢٠٠٦ .**

[٢] **صحيفة الشرق الاوسط ، لندن ، العدد ١٠٥٧٧ ، الصادر بتاريخ ١٣/تشرين الثاني/٢٠٠٧ .**

[٣] **علي محمد حسين ، خطة امن بغداد ونظرية الامن القومي الامريكي ....قراءة في الاستراتيجية الامريكية والازمة العراقية ، الملف السياسي ، العدد ٢٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٥-٦.**

الشاكلة ، الامر الذي قد يضر بدول المنطقة والمجتمع الدولي برمته ، وقد شدد ممثل الامم المتحدة السابق في العراق (اشرف قاضي) على الحكومة العراقية من اجل تنفيذ تعهداتها في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية ولم الشمل ، وهي تعهدات تستحق الاهتمام والدعم من الاسرة الدولية .

وقد كان السفير الامريكي لدى المنظمة الدولية (جون بولتون) متفقا مع وجهة النظر الاممية حول وضع العراق ، بعد ان القى باللوم على بعض دول الجوار مثل سوريا وايران ، اذ حملهما مسؤولية تدهور الوضع الامني في العراق ، ودعاهما الى منع تهريب الاسلحة عبر الحدود ، والكف عن توفير الذخيرة والدعم للمجموعات المتطرفة ، كما طالب السفير الامريكي مجلس الامن ـ في جلسة علنية عن العراق ـ دول الجوار العراقي بتنفيذ تعهداتها له، وتوفير المساعدة الاقتصادية والغاء الديون عنه[١].

وقد عد ذلك تطورا ايجابيا في موقف المنظمة الدولية من العراق ، وقد ترافق ذلك التطور مع الخطوة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي ـ في حينها ـ السيد نوري المالكي ، من خلال الرسالة التي وجهها الى رئيس مجلس الامن والمؤرخة في ١١/تشرين الثاني/٢٠٠٦ ، وقد طالب فيها بـ"تمديد تفويض القوات المتعددة الجنسيات ١٢ شهرا اخرى ابتداء من ٣١ كانون الاول ٢٠٠٦ "[٢].

وهذ يعني ان عملية التمديد لبقاء القوات المحتلة اوزيادة اعدادها جاءت هذه المرة بطلب من الحكومة العراقية لمجلس الامن .

المطلب الثاني : الاستراتيجية الامريكية الجديدة وخطة امن بغداد

بتاريخ ١٤/ شباط / ٢٠٠٧ ، شرعت الولايات المتحدة الامريكية بتنفيذ خطتها الامنية التي دعا اليها الرئيس الامريكي بوش ، مبتدئة بالعاصمة بغداد ، بعد تعاونها الكامل مع الحكومة العراقية ، والتي اطلقت عليها بـ (خطة فرض القانون) اوخطة (امن بغداد) ، والتي تهدف الى :

١ـ القضاءعلى العنف الطائفي بكل اشكاله.

٢ـ العمل على حل جميع الميليشيات ومصادرة اسلحتها او اعتقال عناصرها .

٣ـ العمل على توفير الخدمات وبشكل سريع لكل الاحياء السكنية والمحافظات .

٤ـ مواجهة الارهابيين داخل المدن وخارجها وتضييق الخناق عليهم[٣].

لقد توافقت خطة فرض القانون مع الاستراتيجية الامريكية الجديدة في العراق ، كونها شكلت الآلية الجديدة لأنجاح تلك الاستراتيجية في العراق ، بعد تعثرها بسبب العنف الطائفي المتصاعد في العراق ، اذ وجدت ادارة بوش ان خطة فرض القانون ستوفر لها المسوغ القانوني لان تطلب من المنظمة الدولية زيادة عدد قواتها الموجودة في العراق لتكون قوات مساعدة الى جانب قوات الجيش والشرطة العراقية، وبتاريخ ٢٠ / آذار /

---

[١] **صحيفة الحياة ، مصدر سبق ذكره.**

[٢] **رائد جرار ، مصدر سبق ذكره .**

[٣] **احمد فاضل جاسم ، الاستراتيجية الامنية الامريكية ـ ودول الجوار العراقي ، الملف السياسي، العدد٢٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٢ـ ١٣ .**

٢٠٠٧ القى الرئيس الامريكي جورج بوش خطابا من البيت الابيض ، بمناسبة الذكرى الرابعة لاحتلال العراق ، اكد فيه على (ان الانسحاب المبكر من العراق ستكون له عواقب مدمرة على الامن القومي الامريكي)، وانه لم يكن يتوقع ان العنف الطائفي في العراق سيصل الى ماوصل اليه، وقد شدد في خطابه مطالبا الشعب الامريكي بـ(ضرورة الصبر وتحمل التضحيات ومنحه فرصة اعادة الامن والاستقرار في العراق ولاسيما العاصمة بغداد، كما القى باللائمة على تنظيم القاعدة في اثارة الفتنة الطائفية...)، ناهيك عن تأكيد نائب الرئيس (ديك تشيني) "على ان الانسحاب المبكر للقوات الامريكية من العراق ينطبق تماما مع استراتيجية تنظيم القاعدة واستمرار الارهاب الذي سوف يطال بلدان اخرى من حلفائها مما سيعرض الامن القومي الامريكي للخطر .. ومن اجل تحقيق ذلك كان يلزم الرئيس الامريكي غطاءا شرعيا من قبل مجلس الامن لذا بدأت ادارة بوش تدعو ، خلال تلك المدة المجتمع الدولي الى تكثيف الدور الاممي في العراق ، ومن اجل ذلك ، تقدمت الولايات المتحدة الامريكية ومعها بريطانيا في آب من العام ٢٠٠٧ بمقترح مشروع لمجلس الامن الدولي ، يدعو الى توسيع دور الامم المتحدة في العراق ، واخراج العملية السياسية من حالة الجمود الذي اصابها ، ومحاولة خلق مناخ مغاير يسمح بتدويل الازمة السياسية والانسانية التي يعيشها ، بموافقة ومباركة امريكية ، خصوصا بعد ان وجدت الادارة الامريكية نفسها قد اخفقت في التعاطي مع الواقع الامني المتمثل بزيادة مظاهر الارهاب الذي يفضي بالتالي الى عدم القدرة على خلق بيئة امنية مستقرة ليس في العراق فقط ، وانما في النظام الامني لكل منطقة الخليج العربي .

كما وجدت ان استمرار الاحتلال ولمدة طويلة سيولد حالة من الاستياء ليس في العراق وحده، بل لدى الغرب عموما والولايات المتحدة الامريكية التي تسعى للاشراف على العملية السياسية الجارية في العراق ، وممارسة دور اكبر فيها ، من اجل هدف واحد، هو اضفاء الغطاء الشرعي على القوات الامريكية في العراق[١].

وقد عزز المقترح الامريكي الخطوة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي)، عندما وقع (وثيقة العهد الدولي) ، في الامم المتحدة في ٢٢ / ايلول / من عام ٢٠٠٧ ، والتي تعهد فيها المالكي بتوفير حكومته كافة الاجراءات الامنية الضرورية للوجود الاممي الموسع في العراق ، وفق ما جاء في القرار رقم (١٧٧٠)[٢].

المطلب الثالث : مستقبل الدور الاممي في العراق في ظل الاحتلال الامريكي

لقد نشرت صحيفة الكاردينان البريطانية بتاريخ ٢٢/أيّار/٢٠٠٧ ، مقالا ذكرت فيه " ان الوجود الاممي في بغداد لايمكن ان يتحقق من فراغ مالم يسبقه ضغط واضح ـ معلن

[١] **علي محمد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .**

[٢] **صحيفة الزمان ، بغداد ، العدد ٢٨٠٥ ، الصادرة بتاريخ ٢٤/ايلول/ ٢٠٠٧ .**

او خفي ـ من قبل الادارة الامريكية " ، فكان صدور قرار مجلس الامن المرقم ١٧٧٠ ، ايذانا بالدور الاممي الجديد لها في العراق .
لكن يظل التساؤل المهم ، وهو الى اي مدى سيتيح قرار مجلس الامن الدولي لبعثة الامم المتحدة بالعراق ان تؤدي دورا اكبر في مساعدة العراق على الخروج من هذا المأزق السياسي ، في ظل انعدام الامن والاستقرار واستمرار العنف فيه ؟ ، ام ان دورها الجديد سيقتصر على الجوانب الانسانية والرقابية ؟

في واقع الحال ان مستقبل الدور الاممي الجديد في العراق مرتبط الى حد ما بالوجود العسكري الامريكي في العراق ، فالادارة الامريكية لن تسمح بشريك لها في العراق الا في حدود ما تسمح به مصالحها ، فعلى الرغم من نجاح الحملات العسكرية الامريكية ضد الارهاب في العراق وافغانستان ، الاانها صنعت ارهابا جديدا ، انتشر صداه في العديد من دول العالم ، والسبب في ذلك ان الجهود الامريكية والدولية ركزت على الحلول العسكرية والامنية للقضاء على التنظيمات الارهابية ، دون التركيز على معالجة جذوره على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والاعلامية ، هذه المسألة اعطت المبرر للوجود العسكري الامريكي مستقبلا في العراق والمنطقة ـ عموما ـ ، بحجمه الحالي مع احتمال الزيادة او النقصان ، وبحسب تصاعد المقاومة العراقية ، لاسيما مع اصرار الولايات المتحدة الامريكية على البقاء في العراق[١].
فالأدارة الامريكية طرحت لنفسها ثلاثة احتمالات للبقاء في العراق :

اولها : السعي نحو تنصيب حكومة عراقية موالية لامريكا تستبقي القوات الامريكية في العراق ، وثانيها : ان تتزايد خسائر القوات الامريكية ، ومن ثم ، تعلن انسحابها التدريجي من العراق ، وثالثها : ان تسحب قواتها وتترك قواعد عسكرية ، بموافقة من الحكومة العراقية ، وفي اطار اتفاقيات امنية توقع معها، لذلك فهي لن تسمح لأي طرف آخر حتى ولو كان المنظمة الدولية بعرقلة تحقيق تلك الاهداف ، او حتى التنازل عنها ، وعلى هذا الاساس سيكون الدور الاممي الجديد مركزا على الجوانب الآتية:
ـ تقديم النصح والدعم والمساعدة للحكومة العراقية في مجالات عدة بينها المجال السياسي والاقتصادي والانتخابي والقانوني والدستوري، مثل الاشراف على عملية الانتخابات القادمة، وحل قضية كركوك، وكذلك تشجيع الحوار السياسي بين مختلف الفرقاء والمجموعات الدينية والاثنية في اطار عملية المصالحة الوطنية، من خلال القيام بدور الوسيط بينهم، وكذلك الاهتمام بالقضايا المتعلقة بحقوق الانسان وعودة اللاجئين .
اما الدور العسكري والامني في العراق فسيظل من حصة الولايات المتحدة الامريكية ، لانها لن تسمح لجهة اخرى القيام به ، حتى وان كانت منظمة الامم المتحدة التي سيكون دورها المقبل في العراق اضفاء الشرعية الدولية لاستراتيجية بوش الجديدة[٢].

---

[١] **صحيفة الشرق الاوسط ، لندن ، العدد ١٠٤١٥ ، الصادر بتاريخ ٤/حزيران/ ٢٠٠٧ .**
[٢] **نهاية الحرب على الارهاب ، مقال منشور على الموقع الالكتروني الارهاب واول حروب القرن: http://www.almoqatel.htm.**

الخاتمة :-

لقد توصلت الدراسة في موضوع قرارات مجلس الامن في ظل التواجد العسكري الامريكي في العراق ، لجملة استنتاجات ، هي :

١ـ لقد استخدمت ادارة بوش المنظمة الدولية للقيام بضرب العراق بواسطة القرار رقم ١٤٤١ ، بحجة البحث عن اسلحة الدمار الشامل ومحاربة الارهاب ، وبالرغم من معارضة الكثيرين لهذا القرار الا ان الادارة الامريكية استطاعت ان تقنع المنظمة الدولية بضرورة هذه الحرب .

٢ـ بعد ان انتهت العمليات العسكرية دون العثور على اسلحة الدمار الشامل ، ارادت الادارة الامريكية استحصال قرار دولي جديد من مجلس الامن يمنح القوات الامريكية والبريطانية ، صلاحيات (سلطات) محتلة ، في ادارة البلاد لحين تشكيل حكومة عراقية منتخبة ، فكان القرار رقم ١٤٨٣ .

٣ـ بسبب التدهور الامني الملحوظ الذي شهدته بغداد ،والذي طال ايضا مقر بعثتها العاملة في بغداد ، من خلال التفجير الذي حدث في آب من العام ٢٠٠٣ ، جرى تحجيم الدور الاممي في العراق ونقل بعضه لدول الجوار العراقي مثل الاردن ، هذه المسالة هيأت فرصة ذهبية للادارة الامريكية لتمسك بزمام الامور السياسية والاقتصادية والانسانية في العراق مع التهميش الواضح للمنظمة الدولية .

٤ـ بالرغم من تشكيل حكومة منتخبة في عام ٢٠٠٥ ، الا ان الادارة الامريكية عادت مرة اخرى للمنظمة الدولية ـ ولمجلس الامن تحديدا ـ من اجل اصدار قرار دولي يبيح لها زيادة قواتها العسكرية الموجودة في العراق لحفظ الامن والنظام ، بحجة عدم استعداد الاجهزة الامنية العراقية على استلام الملف الامني بعد .

٥ـ توالت القرارات الدولية التي تبيح للادارة الامريكية زيادة قواتها العاملة في العراق ، مع مشاركة الدول الاخرى ـ الراغبة في ذلك ـ في تحمل المسؤولية مع القوات الاخرى ، فكانت القرارات المرقمة ١٥٠٠، ١٥١١، ١٥٤٦ ، ١٦٣٧ ، ١٧٢٣ .

٦ـ بعد ان شعرت ادارة بوش ان مشروعها السياسي في العراق قد اصابه الفشل ، نتيجة تصاعد الارهاب ، قررت العودة للمنظمة الدولية من اجل استصدار قرار دولي يوسع من دورها في العراق بعد سنوات من التهميش ، فصدر القرار رقم ١٧٧١ ، الذي يمنح الامم المتحدة صلاحيات واسعة في الجوانب الانسانية في العراق ، دون السياسية لعدم رغبة الولايات المتحدة الامريكية في شريك ينافسها في مشروعها السياسي في العراق ، وبحجة ان الحرب على الارهاب لن تنتهي بين ليلة وضحاها ، فهذا سيكون مبررا لادارة بوش في ان تطلب ما تريد من قواتها في العراق والمنطقة عموما وبقرار دولي بحجة محاربة الارهاب، كما ان اضطلاع المنظمة الدولية بالملف الامني في العراق محكوم بالفشل ، ليس فقط لعدم الرغبة الامريكية في تلك المشاركة فحسب ، انما بسبب ان تاريخ المنظمة الدولية مليء بالفشل في الكثير من التجارب التي خاضتها في هذا المجال .